اللجنة الملكية لفلسطين لان تعلق عليها « **لسنا الان في حالة نتمكن معها من أن نصرح عن هذه التقارير المقدمة الينا كما اننا نعتبر انه ليس من الضروري ان نحاول بان نفعل ذلك ، ولا بد من عمل طويل قبل الوصول الى تقدير يعتمد عليه للكمية التقريبية من المياه التي يمكن الحصول عليها وعمل اطول لمعرفة كمية المياه التي يمكن استخدامها للري على اسس اقتصادية** » . سعيد حماده ص. ٦٧ .

وكان كلام سعيد حماده واللجنة الملكية البريطانية معبرا عن الواقع اكثر من كلام عنان العامري فعنان العامري ذكرت الاتي « ولقد قدر الخبراء اليهود المساحات التي يمكن ارواؤها من الابار والينابيع عام (٣٥) بـ ١ر٥٠٠ر٠٠٠ دونم » . (ص. ٢٩) . ولقد اسقطت الكاتبة جملة « على ، أقل تعديل » (سعيد حماده ص. ٦٦) أي أن المساحة الممكن ريها قابلة للزيادة وليس للنقصان . ولكن ذلك الرقم هو احد التقديرات الثلاثة التي قدمت بل واقلها . والارقام الاخرى التي ذكرت هي ٢ر١٤٢ر٦٩٥ دونما (سعيد حماده السابق) والرأي الثالث يقول بـ ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ دونم و« بعد ان يفرز من المياه للحاجات المدنية والصناعية جزء كاف لمليونين ونصف المليون من السكان » (سعيد حماده ص. ٦٦) ولعل تضارب الارقام (١ر٥٠٠ر٠٠٠ و ٢ر١٤٢ر٦٩٥ و ٣ر٥٠٠ر٠٠٠) هو السبب وراء تحفظ سعيد حماده وقول اللجنة الملكية البريطانية بـ « لا بد من عمل طويل قبل الوصول الى تقدير يعتمد عليه » (سعيد حماده ص. ٦٧) . ولعل السؤال الذي يطرح الان لماذا اخذت عنان الرقم الاقل ، وهو تقدير صهيوني ، وتجاهلت الرقم الاخير وكما يبدو انه رقم غير صهيوني ، وهل سها عن بال الكاتبة الاعتبارات السياسية التي قد تكون وراء رأي الخبراء اليهود ؟

(٣) « بالنسبة للينابيع والانهار فيقتصر وجودها في منطقة مرج بن عامر ومنطقة بئر السبع ـ العوجاء ومعظم الابار التي وجدت في المنطقة الثانية مالحة لا يمكن الاستفادة منها » هذا هو رأي عنان العامري وتحمله لسعيد حماده ، ولكن ماذا يقول المصدر الذي ادعت الكاتبة انها اخذت معلوماتها عنه ؟ يقول سعيد حماده : « **يظهر من حفريات الابار في الاونة الاخيرة ان السهل الساحلي غني بالمياه الباطنية التي يمكن الوصول اليها في اعماق قريبة عادة من ٢٠ الى ٣٠ مترا** » (ص. ١٤) . و« قد جرت عدة استكشافات في سهل مرج بن عامر ووادي جزرائيل فظهر منها ان المياه الباطنية قريبة المنال في اماكن مختلفة [ص. ٦٥] ... وقد نما استثمار المياه الباطنية في السنوات الاخيرة بسرعة عظيمة جدا ولا سيما في السواحل حيث الارباح من زراعة البرتقال قد نشطت تعميم حفر الابار ونقرها بالالات . ويقدر عدد الابار التي استخدمت للري في سنة ١٩٣٦ بنحو ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ ولم يظهر الى الان نقص في مورد المياه الباطنية ولا انخفاض في مستواها...»

(٤) حول الابار التي حفرت في منطقة بئر السبع تقول عنان العامري جازمة « ومعظم الابار التي وجدت في المنطقة الثانية (بئر السبع) مالحة لا يمكن الاستفادة منها » ص. ٢٩ . ولكن ماذا يقول سعيد حماده : يقول في ص. ٦٥ وليس ٦٦ كما تشير الكاتبة « واما في بئر السبع ـ عسلوج ـ عوجة الحفير فقد جرت استكشافات قليلة الى الان وفي اثنتين من الآبار اللتين حفرتهما الحكومة كانت المياه مالحة » ص. ٦٥ . فهل يجوز تحميل كلام سعيد حماده عن « استكشافات قليلة » ، و« واثنتين من الابار » كل ما حملته اياه من كلام وهي تتحدث عن معظم الآبار ، وكأن الآبار التي حفرت هي بالمئات .

أقسام فلسطين الطبيعية : تحت هذا العنوان تتحدث الكاتبة عن نسبة الاراضي المزروعة من مجموع الاراضي القابلة للزراعة في السنوات ، الثلاثينات والاربعينات و« عام ٤٤ » وعام ٤٧ ، والمصدر الذي تقدمه الكاتبة « هو سعيد حماده ـ النظام الاقتصادي في فلسطين ، جامعة بيروت الاميركية ، ١٩٣٩ ، ص. ٦٦ » والملفت للنظر أمران (١) لا يوجد في الصفحة المذكورة اي اثر على الاطلاق للمعلومات التي تقدمها الكاتبة (٢) والاهم من هذا ، ان الكاتبة وهي تجعل كتاب سعيد حماده مصدرا لكلامها عن الفترة ١٩٤٤ نسيت ان المرجع المذكور قد صدر في العام ١٩٣٩ .

أهم المحاصيل الزراعية : تعدد الكاتبة تحت هذا العنوان المناطق الزراعية واهم المحاصيل ، ولم تشر الكاتبة الى مصدر معلوماتها ، ولكن الذي